الأمم المتحدة

A/C.5/68/SR.27

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والستون

Distr.: General
17 March 2014
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة السابعة والعشرين

المعقودة في المقر، بنيويورك، يوم الاثنين ٣ آذار/مارس ٢٠١٤، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد تالاس . . . . . (فنلندا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد رويز ماسيو

المحتويات

تأبين جانغ واهاي

تنظيم الأعمال

البند ١٤٠ من جدول الأعمال: وحدة التفتيش المشتركة

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

14-25100 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥:١٠.

تأبين جانغ وانهاي

١ - **الرئيس:** أشاد بمناقب الرئيس السيد جانغ وانهاي، عضو اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية.

تنظيم الأعمال (A/C.5/68/L.27)

٢ - **الرئيس:** دعا اللجنة إلى النظر في برنامج عمل اللجنة المؤقت المقترح للجزء الأول من الدورة الثامنة والستين المستأنفة، الذي أُعد استناداً إلى مذكرة من الأمانة العامة عن حالة إعداد الوثائق (A/C.5/68/L.27).

٣ - وأبلغ اللجنة بأن المكتب يتابع باهتمام مسألة التأخر في إصدار التقارير، ولهذا صدرت جميع تقارير الأمانة العامة باستثناء واحد منها. وإن تقارير اللجنة الاستشارية ستنجز بأسرع وقت ممكن.

٤ - **السيد لورينتي سوليز** (دولة بوليفيا المتعددة القوميات): قال، متكلما بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، إن تأخر إصدار التقارير الهامة أضحى مشكلة مزمنة تؤثر في عمل اللجنة. وأبدى قلقه إزاء حالة إعداد الوثائق للجزء الأول من الدورة الثامنة والستين المستأنفة قائلاً: لكي يتسنى للجنة العمل بفعالية، لا بد من إصدار التقارير المقدمة من الأمانة العامة واللجنة الاستشارية في الوقت المناسب بجميع اللغات الرسمية، وفقا لقواعد النظام الداخلي للجمعية العامة.

٥ - وأضاف قائلاً إن المسألة الأخرى التي لا تؤثر على عمل اللجنة فحسب، بل أيضا على عمل الوفود، هي التغييرات التي أدخلت في تصاريح دخول مباني الأمم المتحدة. وإن إحدى المذكرات التي صدرت مؤخراً عن الأمانة العامة تشير إلى أن جميع أعضاء البعثات الدائمة والبعثات المراقبة الدائمة غير الدبلوماسيين قد يمنعون من دخول بعض مناطق المجمع. وفي الواقع، لدى العديد من البعثات الدائمة موظفون غير دبلوماسيين يؤدون مهام أساسية، بما فيها تمثيل بعثتهم. وإن عدم التشاور مع الدول الأعضاء بشأن ما يعد مبادرة بعيدة المدى هو أمر مثير للقلق.

٦ - **السيدة كوتو - راميريز** (كوستاريكا): قالت، في معرض تكلمها باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، إن برنامج العمل يتضمن مسائل كثيرة تُعد في غاية الأهمية للجماعة. وينبغي أن تستند مناقشات المسائل المؤجلة من الجزء الرئيسي للدورة، ولا سيما السياسة المقترحة لتنقل الموظفين، إلى ما تم بالفعل التوصل إليه من اتفاقات بشأن هذه المسائل، وينبغي بذل كل جهد ممكن للتوصل إلى حل توافقي بشأن المسائل المعلّقة بطريقة شفافة وعملية. وفيما يتعلق بإصلاح نظام المشتريات، تؤكد على أهمية تحسين نظام المشتريات في المنظمة باتباع سبل منها على الأخص زيادة فرص البائعين من البلدان النامية.

٧ - وأضافت قائلة إن المجتمع قلق إزاء التأخر في تقديم التقارير لما لذلك من أثر سلبي على مناقشات اللجنة وكفاءة عملها ومفاوضاتها. ومن الضروري أن تتخذ الأمانة العامة الخطوات اللازمة لتصحيح الوضع والاستجابة للطلبات المتكررة الموجهة إلى الدول الأعضاء كي تقدم التقارير في الوقت المحدد، وفقا للنظام الداخلي للجمعية العامة وقراراتها. ويؤثر التأخر في إصدار الوثائق ذات الأهمية الحاسمة تأثيراً مباشراً على قدرة اللجنة على إنجاز عملها ضمن إطار الوقت المخصص للجزء الأول من الدورة المستأنفة.

٨ - واختتمت منوهة بأنه يتعين على الوفود أيضاً أن تتقيد بالمواعيد النهائية لتتفادى أي تكرار للحالة التي شهدها الجزء الأول من الدورة السابعة والستين المستأنفة، والتي أدت إلى مفاوضات دامت خمسة أشهر تقريبا. وإن هذه الحالات لا تتواءم مع الكفاءة والفعالية التي طالما دعت إليهما الدول

الأعضاء في قرارات متتالية اتخذتها الجمعية العامة، وأثّرت تأثيرا كبيرا على أنشطة المنظمة وولاياتها.

٩ - **السيدة باكونيغا مانانو** (أوغندا): قالت، متكلمة باسم المجموعة الأفريقية، إنها تأمل بأن تكمل اللجنة عملها في غضون الوقت المخصص للجزء الأول من الدورة المستأنفة؛ وأن تجري المفاوضات بحسن نية، وبطريقة مفتوحة وشاملة وشفافة، وذلك في إطار العملية الحكومية الدولية. وينبغي عدم عقد جلسات موازية، لأن العديد من الوفود الصغيرة غير قادرة على حضور أكثر من اجتماع واحد في الوقت ذاته. وينبغي عدم إجراء أية مفاوضات في تشكيلات صغيرة خلف أبواب مغلقة.

١٠ - وأضافت قائلة إن اللجنة ستنظر في عدد من المسائل الهامة في الجزء الأول من الدورة المستأنفة، وعلى الأخص في المساءلة، والمشتريات، والمرفق الجديد لفرع الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية في أروشا، وهيئات معاهدات حقوق الإنسان، وسياسة التنقل المقترحة، ومرفق الشراكة والبعثات السياسية الخاصة. وفيما يتعلق بالمسألة الأخيرة، قالت إنها تعرب عن القلق إزاء الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى؛ وإن المجموعة لن تدخر جهدا لإعادة إحلال الأمن في ذلك البلد لتيسير الختام الناجح للمرحلة الانتقالية، وضمان أن تتوفر لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى الموارد اللازمة لتنفيذ ولايته تنفيذا فعالا.

١١ - واختتمت قائلة إنه من الضروري، في نهاية المطاف، أن تصدر الوثائق في الوقت المناسب بجميع اللغات الرسمية لمنح اللجنة الوقت الكافي للنظر في التقارير واتخاذ قرارات مستنيرة. ولا بد من معالجة مسألة الإصدار المتأخر لعدد متزايد من الوثائق.

١٢ - **السيد فريلاس** (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): قال، متكلماً كذلك بالنيابة عن البلدان المرشحة للانضمام إليه: الجبل الأسود وصربيا وتركيا؛ وبلدان عملية الاستقرار والانتساب: ألبانيا والبوسنة والهرسك؛ بالإضافة إلى جمهورية مولدوفا، وأوكرانيا، بالنظر إلى عدد البنود الهامة المعروضة على اللجنة في الجزء الأول من الدورة المستأنفة، بما في ذلك المسائل المؤجلة من الدورات السابقة، كان تأخر صدور العديد من التقارير ذات الصلة المقدمة من الأمين العام واللجنة الاستشارية أمراً مخيباً للآمال ومهدداً بتقويض نظر اللجنة فيها بشكل كامل وفي الوقت المناسب.

١٣ - وأضاف قائلاً إن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، باعتبارها من كبار دعاة التنقل المنظم، تعرب عن خيبة أملها إزاء عدم التوصل إلى اتفاق في الجزء الرئيسي من الدورة الثامنة والستين، وتأمل بأن تتمكن اللجنة من تذليل العقبات المتبقية وتمكين الأمين العام من تنفيذ خطة التنقل المنظم. والمسألة الأخرى التي أرجئت إلى الدورة المستأنفة بسبب عدم التوصل إلى اتفاق هي مرفق الشراكة. وبما أن العديد من الشراكات التي أقيمت على نطاق منظومة الأمم المتحدة تضطلع بدور هام في تعزيز الحوار والتعاون بين المنظمة والجهات المعنية صاحبة المصلحة، فإنه يعرب عن الأمل في التوصل إلى اتفاق حول إنشاء مرفق من هذا القبيل بهدف تعزيز نتائج تلك الشراكات.

١٤ - واستطرد قائلاً فيما يتعلق باحتياجات مقر الأمم المتحدة من الأماكن، من الأهمية بمكان أن تناقش الحلول التي تلبي حقا احتياجات المنظمة في المستقبل وتوفر أفضل الأحكام والشروط وأكثرها استدامة وبقاء من الناحية المالية. والمسائل ذات الصلة هي ترتيبات مرنة في أماكن العمل مثل العمل من بعد، وساعات العمل المتداخلة ومواعيد العمل المضغوطة. وقال، في نهاية المطاف، لقد دأبت الجمعية العامة

على تأكيد أهمية تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر في الوقت المحدد وفي حدود الميزانية، مع الأخذ في الاعتبار الفرص المتاحة لاستيعاب المزيد من التكاليف المرتبطة بالمشروع بطريقة تتسم بالمساءلة والشفافية. غير أنه ما يزال يشعر بالقلق إزاء المراحل الأخيرة من المشروع وما يتصل به من تطورات مالية نهائية. واختتم قائلاً إن هذه المسائل، بالإضافة إلى التعامل مع التكاليف المرتبطة بها أثناء الفترة الواقعة بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٣، ومستقبل الملحق الجنوبي ومكتبة داغ همرشولد، هي مسائل ستحتاج إلى مناقشة مستفيضة من اللجنة.

١٥ - **السيد يامازاكي** (اليابان): قال، باعتباره مؤيدا لمبادرات الإصلاح الإداري التي تهدف إلى زيادة استدامة المنظمة وكفاءتها وفعاليتها، إن وفده يؤيد اقتراح تنقل الموظفين. ومن المؤسف أن اللجنة لم تتمكن من التوصل إلى اتفاق في الجزء الرئيسي من الدورة؛ وإنه يأمل بإيجاد حل للمسائل المعلقة بسرعة وباعتماد القرار بتوافق الآراء. ونوه بضرورة أن تتفادى اللجنة تكرار المناقشات السابقة وأن تكون استشرافية في مداولاتها.

١٦ - وأضاف قائلاً لما كان الجزء الأول من الدورة المستأنفة واحداً من أنشط الأجزاء في السنوات الأخيرة نظراً للبنود الهامة الكثيرة المعروضة على اللجنة، بما فيها الدوائر الاستئنائية في المحاكم الكمبودية، والتي تواجه صعوبات مالية خطيرة لا بد من إيجاد حل لها دون تأخير ليتسنى لدوائر المحكمة مواصلة عملها الهام، فإنه يحث اللجنة على أن تختتم نظرها في جميع القضايا بحلول نهاية الدورة.

١٧ - واختتم قائلاً لا بد للجنة، إذا ما أرادت زيادة مساءلة المنظمة وكفاءتها واستدامتها، من أن تناقش بنوداً لها آثار هامة على مستقبل الأمم المتحدة، مثل المساءلة واحتياجات المنظمة لمكاتب للموظفين في الأجل الطويل.

وإن المفاوضات الصعبة في الجزء الرئيسي من الدورة قد سلّطت الضوء على ضرورة تحلي جميع الأطراف بالمرونة إذا ما أرادت التوصل إلى توافق في الآراء. وينبغي عدم اعتبار التسوية أمراً سلبيا، بل بالأحرى جهداً جماعياً يعود بالنفع على المنظمة. ولهذا، ينبغي للجنة أن تعتمد نهجاً تعاونياً ومرناً وبنّاءً في تأدية المهام الصعبة المعروضة عليها.

١٨ - **السيدة كولين أورتيغا** (المكسيك): قالت إن المسائل التي ستتناولها اللجنة في الجزء الأول من الدورة المستأنفة ستحدد العناصر الاستراتيجية التي ترسم ملامح مستقبل المنظمة. وإن السياسة المقترحة لتنقل الموظفين ومرفق الشراكة سيكفلان إمكانية أن تلبي موارد المنظمة المتطلبات العالمية وأن تواجه التعقيدات على المستوى العالمي في العقود المقبلة. ويمكن لمرفق الشراكة أن يكون أداة قيِّمة مكمِّلة للجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لتمويل العدد المتنامي للأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة. وإن المسائل المتعلقة بالمشتريات والقدرات المدنية في حالات ما بعد النزاع والمساءلة ستؤثر أيضا في كفاءة المنظمة.

١٩ - واختتمت قائلة إن أساليب عمل اللجنة وبعض جوانب عملية تخطيط البرامج ووضع الميزانية تستحق دراسة جدية لتفادي اتباع أساليب المماطلة التي تؤدي إلى حلول مصطنعة خاصة وتؤثر سلباً على المفاوضات المقبلة. والمسألة الأخرى ذات أولوية هي ترتيبات تمويل ودعم البعثات السياسية الخاصة، التي تأمل بأن تسوّى إلى جانب مسائل أخرى مؤجلة.

٢٠ - **السيد ليبرمان** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال يبدو أن هناك توافق آراء جلي في اللجنة إزاء عدم تجاوز مدة عملها الموعد النهائي غير الرسمي ٢٤ كانون الأول/ديسمبر في الجزء الرئيسي من الدورة، كما حدث في عام ٢٠١٣. ومع أن اللجنة توصلت إلى توافق في الآراء بشأن عدد من

المبادرات الجديرة بالاهتمام والمتعلقة بالميزانية والموظفين والسياسة العامة في الجزء الرئيسي من الدورة، فقد كان لا بد من إرجاء القضايا الهامة المتصلة بالسياسات التي من شأنها أن تدفع المنظمة نحو إدارة الموارد بمزيد من المسؤولية، ورفع مستويات الأداء، وتحسين النتائج في السنوات القادمة.

٢١ - وأضاف قائلاً إن الدول الأعضاء والأمانة العامة تركِّز في أحيان كثيرة على الاحتياجات الفورية عوضاً عن الرؤية بعيدة المدى. ولا بد للجنة أن تتخذ في الجزء الحالي من دورتها قرارات بشأن مسائل بالغة الأهمية لها أثر طويل الأجل على سلامة الأمم المتحدة واستدامتها. ويتعين على الدول الأعضاء أن توفر الأدوات والتوجيهات اللازمة لتحديد شكل المنظمة خلال الفترة القادمة التي تتراوح بين عشر سنوات وعشرين سنة.

٢٢ - واستطرد قائلاً إن اللجنة بذلت جهداً كبيراً أثناء العام الفائت في مناقشة اقتراح التنقل، وهو قرار من شأنه أن يحدد شكل المنظمة للسنوات المقبلة؛ وإن الأوان قد آن مع ذلك لاتخاذ إجراء في هذا الصدد. وإن اللجنة قد أوشكت على التوصل إلى اتفاق في الجزء الرئيسي من الدورة، وقال إنه يحث الوفود على إيجاد حل على وجه السرعة لأية مسألة من المسائل المعلّقة، وعلى اعتماد مقرر يكلِّف الأمين العام بتطبيق الحل.

٢٣ - واستأنف قائلاً إنه يتعيّن على اللجنة أيضا أن تمضي قُدماً فيما يتعلق باقتراح إنشاء مرفق شراكة لتسخير الموارد الخاصة والحكومية في دعم الأعمال الحيوية التي تضطلع بها الأمم المتحدة على الصعيد العالمي.

٢٤ - وأردف قائلاً إنه يتطلع للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه المسائل المؤجلة وغيرها، بما في ذلك اختصاصات ممثل الأمين العام المعني باستثمار أصول الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، والإعانة المخصصة للدوائر الاستئنافية في محاكم كمبوديا، والقدرة المدنية، والمساءلة، ووحدة التفتيش المشتركة. وإن اللجنة ستناقش أيضا المرونة التنظيمية، واحتياجات الأمم المتحدة على المدى الطويل من المكاتب، وتمويل التكاليف المرتبطة بالمخطط العام لتجديد مباني المقر، وذلك في وقت أصبحت فيه الميزانيات الوطنية عُرضة للقيود الشديدة أكثر من أي وقت مضى. وفي نهاية المطاف، اختتم قائلاً إنه يعرب عن الأسف لأن مسألة احتياجات الأمم المتحدة من المكاتب في الأجل الطويل لن تعرض إلاّ قبل يومين من انتهاء الجزء الأول من الدورة المستأنفة.

٢٥ - **السيد ليون غونزاليس** (كوبا): قال إنه ينبغي أن تشكِّل الدروس المستفادة خلال عام ٢٠١٣ الأساس اللازم لإعداد تحليل دقيق لأساليب عمل اللجنة في إطار أي استعراض للكفاءة. وإن صعوبات خطيرة قد برزت أثناء التفاعل فيما بين الوفود، وإن الافتقار إلى الحوار والإرادة السياسية الذي ساد أثناء النظر في قضايا عديدة قد أثّر على كفاءة وجودة عملية صنع القرار في اللجنة. وأضاف قائلاً إن هذا السلوك يشكك في مسؤولية اللجنة عن ضمان كفاءة استخدام موارد المنظمة. وينبغي لجميع الوفود أن تبدي أثناء الدورة المستأنفة إرادة سياسية حقيقية وأن تسمح بإجراء مفاوضات في اللجنة على مستوى الخبراء، ووفقا لنص وروح الميثاق.

٢٦ - واختتم قائلاً إنه في نهاية المطاف يطلب إلى الأمانة العامة أن تقدم معلومات عن طريقة تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٤٦/٦٨ بشأن المسائل المتصلة بالميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. وفي معرض الإشارة إلى أن الجمعية العامة أكدت في قرارات سابقة أنه ينبغي ألاّ تسفر التكنولوجيا الجديدة عن الإنهاء الإجباري لخدمة الموظفين ولا عن خفض عدد الموظفين، يسأل عن التدابير التي اتخذت

لنقل هؤلاء الموظفين من قسم النشر التابع لإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات ومن إدارات أخرى ألغيت وظائفهم.

٢٧ - **الرئيس:** قال إنه يعتبر أن اللجنة ترغب في اعتماد برنامج العمل المقترح على أساس أن يقوم المكتب بتعديله حسب الاقتضاء أثناء الدورة.

٢٨ - وقد تقرر ذلك.

البند ١٤٠ من جدول الأعمال: وحدة التفتيش المشتركة (A/68/34 و A/68/739)

٢٩ - **السيد ترزي** (رئيس وحدة التفتيش المشتركة): قال، في معرض تقديم تقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام ٢٠١٣ وبرنامج العمل لعام ٢٠١٤ (A/68/34)، إن الوحدة أصدرت في عام ٢٠١٣ أربعة تقارير ومذكرتين ورسالة إدارية واحدة، وأنجزت دراستين من دراسات الجدوى. وعملت أيضا بشأن أنشطة عديدة لا علاقة لها بالتقرير. ومع وصول خمسة مفتشين جدد في عام ٢٠١٣، اغتنمت الوحدة الفرصة لإجراء فحص دقيق لأدائها وإعداد تقييم ذاتي وإخضاع نفسها لاستعراض نظراء خارجيين، وفقا لقرار الجمعية العامة ٦٧/٢٥٦.

٣٠ - وأضاف قائلاً إن التقييم الذاتي الشامل الذي أعدّته الوحدة قد حدد المجالات التي تحتاج إلى مواصلة التحسين وأدى إلى اعتماد خطة للعمل. وبعد ذلك، أجري استعراض للأقران بالاستعانة بفريق من كبار خبراء الرقابة الخارجية، الذين وجدوا أن وحدة التفتيش المشتركة قد أجرت إصلاحات داخلية فعالة، مما جعل عمل الوحدة ينفّذ بصورة مستقلة مع اتخاذ إجراءات شديدة لضمان الجودة، وأن هناك تأييداً قوياً لعملها واعترافاً بأهميتها في مجال الرقابة. وإن الفريق قدّم عدداً من التوصيات التي وجّه بعضها مباشرة إلى الدول الأعضاء والبعض الآخر إلى وحدة التفتيش المشتركة. وإن معظم التوصيات الأخرى قد قُبلت وأدمجت في خطة عمل الوحدة لمواصلة الإصلاح؛ وإن الأمر بات الآن يعود إلى الدول الأعضاء لتأدية دورها في عملية الإصلاح.

٣١ - واستطرد قائلاً إن الفريق يلاحظ أيضا أن المستويات الحالية لموارد الوحدة لا تتناسب مع حجم المهام المنوطة به، وإنه يوصي الدول الأعضاء بأن تزيد ميزانيتها. وإن الوحدة تؤيد بشدة دعوة الفريق إلى زيادة المخصصات المالية للاستشارات، والتوعية والسفر وتكوين الخبرات بهدف مواصلة تحسين جدوى أعماله وفائدتها ونوعيتها. ويمكن الاطلاع على موجز النتائج التي توصل إليها فريق استعراض الأقران في التقرير السنوي، ويمكن الاطلاع على النص الكامل من الموقع الشبكي لوحدة التفتيش المشتركة.

٣٢ - واستأنف قائلاً إن وحدة التفتيش المشتركة قد ساهمت على مر السنين في معظم مجالات الإصلاح الرئيسية في منظومة الأمم المتحدة، وذلك من خلال إعداد تقارير عالية الجودة تتضمن توصيات ذات منحى إصلاحي. وإن التحليل الذي أعدّته أكبر ثماني منظمات مشاركة لمعدلات قبول توصيات الوحدة وتنفيذها على نطاق المنظومة في الفترة من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠١٢، التي تمثّل ما يزيد عن ٨٠ في المائة من إنفاق منظومة الأمم المتحدة من الميزانية، يبيِّن أن متوسط معدل القبول، الذي يبلغ ٧٥ في المائة، هو متوسط جيد، وأن معدل قبول استعراضات المنظمة الواحدة، الذي يبلغ ٨١ في المائة، هو الأفضل، لا سيما في ضوء طبيعة التوصيات المعقدة والشاملة لعدة قطاعات، وما لها من آثار تنظيمية. والاستفادة من تقارير الوحدة هي مسؤولية مشتركة تترتب على الوحدة والرؤساء التنفيذيين للمنظمات المشاركة والدول الأعضاء.

٣٣ - وأردف قائلاً إن برنامج العمل للفترة ٢٠١٤ قد أعدّ بهدف مواجهة المخاطر الحاسمة والشاملة لنطاق المنظومة ومعالجة مسائل الإصلاح على نحو يتسم بمزيد من التنظيم. ويتضمن هذا البرنامج ١٠ مشاريع جديدة تركز على مواضيع تحظى بالأهمية على نطاق المنظومة، وكذلك على عمليات تفتيش وتقييم إدارية وموجهة نحو التنمية، بما في ذلك سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة ومبانيها، وتغيُّر المناخ، والعمل اللائق للجميع، وإدارة العقود. غير أن عمل الوحدة ما زال يتأثر بمسألة الموارد. وإحدى أهم توصيات فريق استعراض الأقران هي أن تضمن الدول الأعضاء استقلالية وحدة التفتيش المشتركة وأن تصل مقترحات الميزانية الأصلية للوحدة إلى اللجنة دون أن تغيِّرها الكيانات التي تشرف عليها وحدة التفتيش المشتركة. وهناك توافق في الآراء إزاء وجود تضارب واضح في المصالح في العملية الحالية لإعداد ميزانية وحدة التفتيش المشتركة وتلك التي تعرقل استقلالية الوحدة وفعاليتها. وإنه يحث اللجنة على إيجاد حل لهذه المسألة مرة واحدة وإلى الأبد.

٣٤ - ومضى قائلاً إن استمرار القيود المفروضة على الموارد يحول دون اضطلاع الوحدة ببرنامج عملها على النحو المناسب. ولهذا يناشد الدول الأعضاء أن تنظر في توفير موارد خارجة عن الميزانية لبعض التقارير، ولا سيما لتلك المتعلقة بسلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة ومبانيها في جميع أرجاء العالم، وللأنشطة والموارد المخصصة لتغيُّر المناخ. وفي حال عدم توفير موارد إضافية، من المحتمل أن تشهد هذه التقارير افتقاراً إلى معلومات من الميدان وإلى الخبرات اللازمة.

٣٥ - وقال إن وحدة التفتيش المشتركة ستواصل تحقيق أقصى قدر ممكن من عملية تطبيق نظامها للتتبع على شبكة الإنترنت، وذلك لمتابعة قبول التوصيات وتنفيذها. وإنها تمكنت من إطلاق النظام الذي لا يمكن استخدامه من جانب وحدة التفتيش المشتركة والمنظمات المشاركة فيها فحسب، إنما أيضا من جانب الدول الأعضاء، والفضل في ذلك يعود إلى استثمار الدول الأعضاء في النظام. ومع ذلك، لم يتح أي تمويل مخصص لصيانته واستضافته. وما لم تتوفر موارد إضافية في إطار موارد الميزانية العادية أو الموارد الخارجة عن الميزانية، سيتعين استخدام الميزانية المخصصة للخبرة الاستشارية بأكملها للحفاظ على نظام التتبع. ومن شأن هذه الحالة أن تعوق على نحو خطير إعداد التقارير المقبلة لوحدة التفتيش المشتركة. ولهذا، يناشد الوفود إعادة تفعيل الزيادة البالغة ٠٠٠ ١٠٠ دولار التي خصصت للوحدة في عام ٢٠١١ لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، والتي يمكن الاستفادة منها فيما بعد لضمان صيانة النظام واستضافته.

٣٦ - واختتم قائلاً إن الوحدة قامت أخيراً، في أعقاب القرار الذي يقضي بإعداد تقييمات مستقلة تشمل نطاق المنظومة للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧، باستثمار قدر كبير من الوقت في التخطيط ووضع الأسس اللازمة لتلك المبادرة، وباتت على أهبة الاستعداد لاستضافة أمانة التقييمات، بمجرد تخصيص الموارد اللازمة الخارجة عن الميزانية.

٣٧ - **السيد هيرمان** (مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق): قال أثناء تقديمه لمذكرة الأمين العام عن تقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام ٢٠١٣ (A/68/739)، إن مجلس الرؤساء التنفيذيين قد حث المنظمات على الاستجابة بمزيد من السرعة للطلبات المقدمة للحصول على تعليق بشأن تعزيز إحالة التعليقات على تقارير وحدة التفتيش المشتركة بمزيد من السرعة. وقد بات شائعاً أكثر فأكثر أن تعمل أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين بشكل وثيق

مع مفتشي الوحدة عند إعدادهم التقارير بهدف التوصل إلى نتائج شاملة ومتفق عليها.

٣٨ - وأضاف قائلاً إن التعاون بين الهيئتين أصبح في الآونة الأخيرة كثيفاً نتيجة زيادة نظر الوحدة في المسائل المطروحة على نطاق المنظومة ككل. وإن هذه الأنشطة كانت تنفّذ باستخدام القدرات الحالية والمحدودة للغاية. ومع مواصلة وحدة التفتيش المشتركة تنفيذ إطارها الاستراتيجي للفترة ٢٠١٠-٢٠١٩ وتعزيز تركيزها على نطاق المنظومة، ستزداد القيود على موارد مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق.

٣٩ - وأوضح أن الأمين العام، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين، قد أهاب بالمنظمات الأعضاء أن تكفل إقامة اتصالات جيدة مع الوحدة، وترد بسرعة على طلباتها للحصول على معلومات، وتضمن متابعة توصياتها في أوانه. وإن الدعوة تُوجّه، عند الاقتضاء، إلى مفتشي الوحدة للمشاركة في اجتماعات الجهاز الفرعي للمجلس. واختتم قائلاً إن مواصلة الحوار بين مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق ووحدة التفتيش المشتركة قد حسن من تعاونهما وأسهم بالتالي في بناء منظومة أمم متحدة أقوى تعمل يداً واحدة.

٤٠ - **السيدة ريوس ركوينا** (دولة بوليفيا المتعددة القوميات): قالت، متكلمة بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، إن المجموعة تعرب عن بالغ تقديرها لعمل وحدة التفتيش المشتركة بوصفها الهيئة الوحيدة المستقلة للرقابة الخارجية. ومع أن المجموعة ترحب بمبادرات الإصلاح المقدمة من وحدة التفتيش المشتركة، فإنها تأمل بألاّ تبطئ التغييرات عمل وحدة التفتيش المشتركة وتتطلع لسماع المزيد عن الإصلاحات وعن تأثيرها على تنفيذ الولاية.

٤١ - وأضافت قائلة إن المجموعة ترحب أيضا بالتقييم الذاتي الذي أعدته الوحدة في عام ٢٠١٣، والذي دل على أن الجهود التي بُذلت في السنوات القليلة الماضية للإصلاح قد أدت إلى زيادة استراتيجية الوحدة وأهميتها وتوجهها نحو تحقيق الجودة وتركيزها على المنفعة. وإن التقييم الذاتي يدل أيضاً على أن الوحدة قد عززت من أساليب عملها ومن قواعدها ومعاييرها. غير أن الفريق يلاحظ بقلق أنه رغم أن الإطار المؤسسي للوحدة هو إطار متين، فإن استقلاليتها قد تأثرت سلبا من عدم قدرتها على عرض احتياجاتها المتعلقة بالميزانية على اللجنة الخامسة.

٤٢ - واستطردت قائلة إن نظام التتبع الشبكي، المستخدم لمتابعة قبول المنظمات وتنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة، قد أثبت أنه أداة رقابة هامة لوحدة التفتيش المشتركة ومنظمات الأمم المتحدة والدول الأعضاء. وإنه ينبغي مواصلة توفير الموارد اللازمة لتعهده واستضافته في المستوى نفسه الوارد في إطار ميزانية الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣.

٤٣ - واستأنفت القول إن المجموعة تثني على الوحدة بشأن برنامج عملها لعام ٢٠١٤، مع ١٠ مشاريع تهم الدول الأعضاء، ولا سيما استعراضات سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة ومبانيها على الصعيد العالمي، وأنشطتها وموارداها المخصصة لتغير المناخ؛ وتنفيذ المبادرة المتعلقة بالعمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل الكريم للجميع. واختتمت قائلة إن المجموعة تثني أيضاً على وحدة التفتيش المشتركة للجهود الرامية إلى تحسين أساليب عملها، ومواءمة ممارساتها مع معايير فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم والتنسيق مع الهيئات الأخرى المسؤولة عن الرقابة، لا سيما وأن الوحدة هي الهيئة الرقابية الخارجية المستقلة الوحيدة في منظومة الأمم المتحدة المكلّفة بإعداد تقييمات وتنفيذ عمليات تفتيش وإجراء تحقيقات.

٤٤ - **السيد ليبرمان** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن هيئات رقابية، مثل وحدة التفتيش المشتركة، تضطلع بدور رئيسي في كفالة فعالية منظومة الأمم المتحدة. وإن وفده يرحب بالجهود التي تبذلها الوحدة لإضفاء طابع مهني على إجراءاتها وأساليب عملها وعلى تدوينها وتبسيطها، وذلك باتباع سبل منها على الأخص التقييم الذاتي والاستعراض الخارجي للأقران الذي اضطلعت به في الآونة الأخيرة، ويعرب عن رغبته في معرفة المزيد عن خطة العمل وعن كيفية تحسين الوحدة لنوعية تقاريرها وأهميتها وجدواها. وإن تقارير الوحدة قد ساهمت في الإنجازات الرئيسية، بما فيها إنشاء لجان مستقلة لمراجعة الحسابات في جميع أنحاء النظام الموحد، وإدخال تحسينات في الإدارة القائمة على النتائج، وتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ومع ذلك، فإنه يمكن إدخال المزيد من التحسينات. وينبغي أن تصدر تقارير الوحدة في الوقت المناسب، وأن تكون أكثر اتساقا مع برنامج عمل اللجنة، فغالباً ما تصدر التقارير قبل موعدها بوقت طويل أو في مرحلة متأخرة جدا في الدورة لإضافة قيمة إلى العملية. والتأخير في إنجاز التقارير الواردة من برنامج العمل لعام ٢٠١٣ هو أمر مثير للقلق. وإن وفده يلاحظ أيضا شواغل الوحدة إزاء الموارد، ويتطلع لمعرفة المزيد عن تلك الشواغل، وأثرها، وكيفية معالجتها في ظل الظروف الحالية التي تتسم بقلة الميزانيات المرصودة.

٤٥ - وفيما يتعلق ببرنامج عمل الوحدة لعام ٢٠١٤، قال إنه يرحب بالجهود الرامية إلى تحسين مواءمتها مع استراتيجية الوحدة على المدى البعيد للفترة ٢٠١٠-٢٠١٩. ويأمل بأن تقدم وحدة التفتيش المشتركة، عبر تحسين اختيارها للمواضيع، تقارير لزبائنها أهم من ذي قبل. ويرحب أيضا بدور الوحدة في العمل مع هيئات الرقابة الأخرى بشأن التقييمين التجريبيين المقترحين على نطاق المنظومة للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية.

٤٦ - واختتم قائلاً إن وفده يدعو منذ فترة طويلة وحدة التفتيش المشتركة إلى أن تركِّز على مسائل تحظى بأهمية على نطاق المنظومة، وإن القلق ما يزال يساوره لأن معدلات قبول التوصيات الواردة في التقارير التي تصدر على نطاق المنظومة منخفضة نسبيا بالمقارنة مع التقارير التي تخص منظمة بمفردها. وقال، في معرض ترييه بنظام التتبع الشبكي الجديد، ينبغي للوحدة أن تعمل مع زبائنها لضمان أن توصياتها قد قُبلت ونفِّذت. وقال، في نهاية المطاف، ينبغي للمفتشين المرشحين من الدول الأعضاء أن يكونوا من كبار الخبراء الذين يتمتعون بمستوى عال من الخبرة في التفتيش والتقييم ومراجعة الحسابات، وبالقدرة على الامتثال للمعايير المهنية العالية.

رفعت الجلسة في الساعة ١١:٣٠.